

العوامل المؤثرة في أدراك صانع القرار السياسي الخارجي

د. ميادة علي الخالدي

كلية التربية

المقدمة

أن احد اهم المشكلات التي تواجهها معظم القيادات السياسية هي تنسيق وتنظيم والاهم منها تحقيق معادلة احد طرفيها الحاجات الداخلية للامحدودة للدولة وكيفية اشباعها، والطرف الآخر التطلعات الخارجية للامحدودة للدولة وكيفية تنفيذها .

ومن هذا المنطلق سعت الدول الى تحقيق توازن نسبي بين طرفي المعادلة والذي اوصل الفكر السياسي التقليدي الى صيغة تقول ان السياسة الخارجية تبدأ من حيث تنتهي السياسة الداخلية .

وفي مجال عملية صنع القرار السياسي الخارجي فإن البيئتين الداخلية والخارجية بمضامينها وابعادها وعناصرها الاساسية ، وكيفية تصورها من قبل صانع القرار على قدر عال من الاهمية ، وذلك لأن هذا التصور قد يكون دقيقاً وقريباً من الحقيقة ، او قد يكون مختلفاً وبعيداً عن الواقع بشكل اساسي

العوامل الداخلية المؤثرة في إدراك صانع القرار السياسي الخارجي

أن العوامل أو المتغيرات الداخلية لاية دولة لها تأثير وبدون شك في عملية صنع القرار السياسي الخارجي سواء كانت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

أن اتفاق وتكامل العوامل الداخلية لأية دولة في كل زمان ومكان تؤدي الى تعزيز قدرة افضل لصانع القرار السياسي الخارجي في ادراكه للحقائق وبالتالي صنع قرار سياسي خارجي ناضج ومؤثر .

ولهذا فقد ترسخت اهمية العوامل الداخلية في أدراك صانع القرار السياسي الخارجي. ويتضمن هذا الفصل أهم عاملين من بين مجموعة عوامل داخلية - عند الاخذ

بالاعتبار تطورات النظام الدولي والتطورات العلمية والتكنولوجية - تؤثر في ادراك صانع القرار وهما العوامل الموضوعية (المادية) ، وطبيعة النظام السياسي .

أولاً:العوامل الموضوعية (المادية) :-

تتعلق هذه العوامل بالقدرات الذاتية التي تعبر عن مجمل القوة الوطنية والمؤثرة في شكل الدور الذي تلعبه دولة ما في النظام السياسي الدولي ، ومن هنا نلاحظ تباين اشكال واحجام الادوار كنتيجة لتباين القدرات، وبسبب ذلك تم تصنيف الدول إلى كبرى -وسطى- صغرى ، يضاف لها بالطبع الدول العظمى.

وأهم ما يدخل في مجال العوامل الموضوعية هي القدرات الاقتصادية والعسكرية، حيث يتربط ويتداخل كلاهما فيؤثر في ادراك صانع القرار في مجال السياسة الخارجية -مجال حديثنا- .

أن العبرة ليست في توفر الامكانيات فقط ، وانما العبرة أساساً ، في كيفية ذهاب صناع القرار الى توظيف ما يتوفر في دولته من الإمكانيات الوطنية بأعلى فاعلية ممكنة لتحقيق المصالح الوطنية بأقل الخسائر المحتملة . (1)

ويأتي تأثير العامل الاقتصادي كمحصلة لتفاعل عوامل اقتصادية فرعية متعددة ، من بين أهمها : حجم ونوع المصادر الطبيعية المتوفرة لدى الدولة ، مدى تطور الدولة الاقتصادي ، تضاف لها مدى اعتمادها الاقتصادي على الخارج بنوعية الاعتمادية المتبادلة او التبعية . واقتصاديا أيضا ، تتجه الحضارات العالمية الى بناء سلطة مختلفة ستتشئ عالما ينقسم الى ثلاث حضارات متنافسة ، الاولى يرمز لها بالمجرفة الزراعية ، والثانية بخط الانتاج ، والثالثة بالحاسوب (الكومبيوتر) .

في هذا العالم المنقسم ثلاثا يقدم قطاع الموجة الأولى الموارد الزراعية والمنجمية، ويزود قطاع الموجة الثانية باليد العاملة الرخيصة ليقوم بانتاج الجملة النمطية ، في حين أن قطاع الموجة الثالثة الذي هو في توسع سريع ،يرسي سيطرته في ابتداع واستغلال المعرفة(2) . يرتبط المتغير الاقتصادي بالمتغير العسكري ، ويشكلان الاساس المادي المؤثر على سلوك صانع القرار والدول كانت ولازالت تعتمد على قدرتها العسكرية فصانع القرار اذا اراد

اللجوء الى اسلوب التهديد العسكري فليس بوسعه تنفيذ التهديد اذا لم يكن يمتلك قدرة عسكرية فاعلة أولاً ، وقدرة على إضفاء المصدقية على تهديده للخصم ثانياً ً .

وتتحدد الكيفية التي يؤثر فيها العامل العسكري في سلوك صانع القرار بنوعية وكمية الامكانات العسكرية لدولته ، حيث أن هناك علاقة وطيدة بين نوعية الامكانية العسكرية لاحدى الدول وبين فعالية(أو عدم فعالية) سلوكها السياسي الخارجي (3) .

فالقدرات العسكرية أذن تؤثر على صنع القرار سواء في حالة السلم أو الحرب ، ففي السلم تكون أداة للترهيب أو التهديد باستخدامها للتأثير في السلوك السياسي الخارجي للخصم، وفي الحرب تستخدم القدرات العسكرية كوسيلة لتنفيذ قرار سياسي خارجي .

لقد بات معروفاً أن حجم القوات العسكري ليس كافياً لوحده بل يجب أن يكون مستوى التدريب لهذه القوات عالياً ، وان يكون السلاح متطوراً ، واخيراً فأن الروح المعنوية العالية والايمان بأهداف الدولة وقيمها هي التي تمنح الفاعلية على هذه العوامل .

وتلعب الموجه الثالثة التي يمر بها عالم اليوم ، وهي موجة المعرفة والمعلومات من خلال تطور الالكترونيات الدقيقة والحاسوب ، دوراً في تطور القوة العسكرية ، فيظهر مع الموجه الثالثة (جنود المعلوماتية) ويبدأون بالانتشار ويكرسون انفسهم لفكرة انه يمكن للمعرفة أن تريح حروباً او تحول دون اندلاعها . واذا تفحصنا ما يفعلونه ، نجد أنهم تقدموا خطوة بهموم تقنية محصورة نحو مفهوم يتضمن بشدة ما سيطلق عليه ذات يوم (استراتيجية المعلوماتية) العسكرية (4) .

أذن من ما سبق مناقشته يتضح أن كلا المتغيرين مترابطين ، وبدون شك كلاهما يتأثر بالثورة الصناعية الثالثة وهي التي اشرنا اليها بالموجه الثالثة كما اطلق عليها من قبل توفلر، وهي موجة المعرفة والمعلوماتية .

ويظهر التشابه واضحاً للعيان، إذ نقارن الخصائص المميزة للحرب مع خصائص الاقتصاد الجديد (5) .

1- **عوامل التدمير** : ومثلما لانستطيع أبداً أن نهمل كلياً أن اهمية المواد الاولية او اليد العاملة في الانتاج مثلاً ، يصبح من المحال التظاهر بتجاهل مساهمة العناصر المادية في القدرة التدميرية ، كما أنه لم يكن للمعرفة في أي يوم من الايام دور ثانوي في الحرب .

بيد أن ثورة بدأت بالفعل تقوم بتسخير المعرفة في مختلف أشكالها للقوة العسكرية. فسواء في عملية الانتاج ام في عملية التدمير ، فإن المعرفة تحيل الحاجات الى عوامل اخرى غير انتاجية بالضرورة .

2- **قيم غير ملموسة** : اذا كان الرجال المحشدون ... اقل اهمية من اخذ المبادرة او حيازة معلومات او اجهزة اتصالات من افضل مستوى وجنود افضل تدريباً وحماساً، فان العوامل غير الملموسة ، التي يصعب قياسها كميًا ، تحدد بدون شك التوازن العسكري اكثر من العوامل العادية التي يمكن قياسها كميًا بسهولة والتي اعتاد عليها جنرالات الموجة الثانية.

3- **التشظي** : مهما بلغت توقعاتنا ، سيظل التدمير الشامل مسألة مطروحة فبعض الاسلحة لن تعمل كما ينبغي وسيرتكب اخطاء مميتة ما دام هناك حرب. لكن من المقدر للتدمير المتشظي الذي يحسب على القياس للحد الى اقصى ما يمكن من الاضرار الجانبية ان يزداد تطبيقا في ساحة المعركة . وفي الحقيقة فان الشبه كامل مع التغيرات التي شهدتها الاقتصاد المدني .

4- **العمل** : اصبح الامر مفهوما الان ، الاقتصاد (الذكي) الجديد يتطلب عمالا هم ايضا اذكيا ... هذه السيورة تجد مثلها بالضبط داخل الجيش ، حيث الاسلحة الذكية تتطلب جنودا اذكيا .

5- **ابتكار** : من مزايا حرب الخليج 1991 روح المبادرة التي برهن عليها الجنود والمدنيون من الطرفين وعلى اعلى المستويات . " الشبكة المعلوماتية " التي كانت تزود الجيوش الامريكية بمعلومات ذات مصادر متعددة ، وهو على اهبة الاستعداد على الحدود السعودية في 24/ شباط / 1991 لم تكن موجودة قبل ذلك بستة اشهر .

الحالة مماثلة في الاقتصاد عندما جوبهت الشركات الامريكيه بمنافسة اقتصادية يابانية واوروبية بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان لابد لهذه الشركات الامريكية من مواجهة منافسيها بالابتكارات ... وهكذا اخذ يظهر الف سلعة جديدة كل شهر في المخازن الكبرى الامريكية .

6- **المقياس** : المقياس ايضا يتغير بشكل مواز ، في كثير من البلدان (وليس في جميعها) فتخفيضات الميزانيات تجبر القادة على تخفيض عدد قواتهم إلا إن هناك عوامل اخرى تدفع في الاتجاه نفسه . ذلك ان مفكرين عسكريين اكتشفوا ان للوحدات الصغيرة مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحرب التنافسية امكانات كثيرة لانتزاع القرار.

7- **التنظيم:** التطور الذي يصيب عالم الاعمال يجد ايضا شبيها له في تغيرات البنية التي تصيب منظمة القوات المسلحة فامين سلاح الجو (دونالد رايس) ، شرح وهو يعلن عن إعادة هيكلة ، ان الاهمية المتراجعة المرتبطة بالرؤوس النووية والضرورة المتنامية لجواب مرن ، يسيران في اتجاه هيكلة جديدة تعزز الاستقلالية الذاتية لدى القيادة المحلية .

8- **تكامل الانظمة :** التعقيد المتزايد للاقتصاد وللقوة العسكرية يتطلب اشكال جديدة من الادارة الاقتصادية (ودرجة تكامل منهجي مرتفع للغاية ، لذلك يصبح من الضروري ضخ كميات متزايدة من المعلومات في المؤسسة) وكذلك الحال للقوات العسكرية فاذا استطاع الجيش القيام بمهمة (فهو ليس مدينا بذلك للحواشيب ولقواعد المعطيات فقط وانما أيضا لتكامل قواعد المعطيات والاقمار الاصطناعية).

9- **بنية تحتية :** ولضمان تماسك الشركة ... يخصص مليارات الدولارات للشبكات المعلوماتية التي تربط الحواشيب واحدها بالآخر ، ولقواعد المعطيات ولغيرها من التقنيات المعلوماتية ، وكما شركة الموجة الثالثة تطلب جيش الموجة الثالثة بنية تحتية ضخمة ومتشعبة وبغياب ذلك يصبح تكامل نظامها مستحيلا .

10- **التسريع :** الغاية من كل هذه التغيرات في الاقتصاد هو (تسريع ايقاع الصفقات والمعاملات التجارية فالتنافس حاد والسرعات الضرورية مرتفعة ، بحيث ان المبدأ القديم (الوقت من ذهب) - تحدث لصالح مبدأ - (كل دقيقة تمر اثنان من الدقيقة السابقة) . وهذا التصاعد في سرعة الحرب استفاد من سرعة الحواشيب والاتصالات اللاسلكية والى حد بعيد من الاقمار الصناعية .

من هنا نقول ، لقد بات واضحا بما لايقبل اشك ، ان للتطور العلمي والتكنولوجي وما يسمى بثورة المعلومات ، دورا مهما في كلا البعدين الاقتصادي والعسكري وبالتالي ينعكس ذلك بالضرورة على صانع القرار السياسي الخارجي .

إذ أن ما يتمتع به من قوة ونفوذ بسبب قدراته الهائلة وامكاناته الاقتصادية والعسكرية ستنجح له هامش من حرية الحركة السياسية ، وسيكون ادراكه لهذا الواقع الجديد حافزا له لفهم وتفسير افضل للمعلومات المتاحة له ومن ثم صنع القرار السياسي الخارجي الناجح .

ثانياً : طبيعة النظام السياسي : -

نقصد بالنظام السياسي مجموعة العناصر المادية وغير المادية التي تترابط ترابطاً يجعلها تؤلف كلا منظماً⁽⁶⁾. وهذا يعني أن النظام السياسي يشمل عدد من المؤسسات التي تتيح للنظام حرية الحركة بالإضافة إلى الانسجام والتماكك. تضم هذه المؤسسات السياسية عدد من القيم والمبادئ والمعتقدات وتنشأ هذه المؤسسات السياسية بسبب الحاجة لها مع الرغبة في استمرارها حتى بعد زوال مؤسسيها .

وحركة صانع القرار السياسي تتفاعل مع النظام السياسي لدولته سواء كان هذا النظام بطبيعة ديمقراطية أو دكتاتورية . ومشاكل عدم الاستقرار السياسي لنظام الدولة يؤثر في صنع القرار فهي قد تقلل من اهتمام صانع القرار بالسياسة الخارجية وتكريس اهتمامه على السياسة الداخلية املاً في الوصول إلى استقرار النظام السياسي ، أو قد تدفعه نحو السياسة الخارجية لتحقيق إنجازات مهمة ليبعد الأنظار عن مشاكله الداخلية وبالتالي العمل على استقرار النظام السياسي .

أن أدراك صانع القرار السياسي الخارجي يتأثر وينسب متفاوتة بدرجات من الكفاءة والخبرة مع العجز والخلل بدرجات أخرى ، ففي النظام السياسي الديمقراطي يكون هناك مجال واسع لتبادل المعلومات والخبرات وذلك يساعد على أدراك حقيقة الأحداث الدولية على نحو عقلائي ويتم التفاعل معها . وكلما كانت نماذج الاتصال والتفاعل تتم في نظامها السياسي الديمقراطي ، كان ذلك أدعى إلى توسع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرار ، ودعمه بالخبرات ذات الصلة بموضوعه⁽⁷⁾ .

أن فعالية وكفاءة أساليب الاتصال داخل أجهزة صنع القرار السياسي الخارجي ، تعتبر من أهم عوامل مد صانع القرار بما يحتاجه من معلومات حقيقية - قدر المستطاع - وفي الوقت المناسب لان بطء إيصال هذه المعلومات والحقائق قد تتسبب في تأخرها وقد تصل مشوهه بما يسئ إلى الخيارات والبدائل التي سيضعها صانع القرار والتي سيختار منها البديل المناسب ليكون هو القرار السياسي الخارجي .

وهذا لا يعني أن الحكومات ذات النظام السياسي الديمقراطي هي فقط التي تتميز بهذه الخصائص التي تعينها على التأقلم مع المتغيرات الخارجية ، وإنما الحكومات ذات النظام

السياسي الشمولي ليست أقل قدرة وكفاءة في صنع القرار السياسي الخارجي ، فمركزيتها متفاعلة مع انتفاء الضغوط السياسي الداخلية لايساعدها على سرعة اتخاذ القرارات حسب ، وانما ضمان تنفيذها كذلك (8) .

أما عن العجز والخلل بالنسبة لنوعي النظام السياسي الديمقراطي والشمولي ، فهناك مشاكل يشترك بها النظامين وهي تتعلق بالصراع الكامن بين مؤسسات وجهات ذات مصالح داخلية وهذا التنافس تنعكس أثاره السلبية على السياسة الخارجية .

ومن المشاكل المنفصلة لكلا النظامين هي مثلا ان النظام السياسي الديمقراطي يعاني من مشكلة عدم التوفيق بين الحاجة إلى إدارة فاعلة للسياسة الخارجية والتمسك بمجموعة تلك القيم التي تدعو إليها ... وكذلك تعاني الدول الشمولية من مشاكل عديدة خاصة بها ... كإحجام المساعدين والمستشارين أو في الأقل ترددهم عن رفق صنع القرار بما يختلف أو يتقاطع وتصوراتهم لدلالة الحدث الدولي وكيفية التعامل معه (9) .

أذن نصل هنا الى خلاصة أن طبيعة النظام السياسي له دور فاعل ومؤثر في ادراك صانع القرار السياسي الخارجي من حيث نوع المعلومات ومدى حقيقتها ودقتها مضافا لذلك عامل السرعة ، طبيعة العلاقة بين أجهزة النظام السياسي بالشكل الذي يسهل على صانع القرار اختيار البديل واتخاذ القرار ، بدلا من عرقلة عمله لاسباب متعددة كالاهتمام بالمصلحة الشخصية وتأكيد ذواتهم وتعزيز نفوذهم داخل النظام السياسي اكثر من الانصراف الى مهمة تقديم التقارير والمعلومات المفسرة بدقة إلى صانع القرار السياسي الخارجي .

العوامل الخارجية المؤثرة في إدراك صانع القرار السياسي الخارجي

أن العوامل الخارجية المؤثر ذات تأثير عال في أدراك صانع القرار وبدون شك ، حيث تفتح العوامل الخارجية أمام صانع القرار امكانيات وقدرات في حال ان تتسجم دولته معها من حيث سياستها - الداخلية والخارجية - وأهدافها وقيمها العليا . فتفتح امام صانع القرار قدرات تؤهله لصنع قرار سياسي خارجي فاعل ومؤثر. اما اذا كانت هذه العوامل الخارجية مقيدة لصانع القرار فان قدرته ستكون محدودة في اتخاذ قرار فاعل ومؤثر على الصعيد الخارجي .

يضم هذا الفصل ثلاث عوامل مهمة ومؤثرة في صنع القرار السياسي الخارجي وحسب أدراك صانع القرار لها ، وهذه العوامل الخارجية هي النظام السياسي الدولي (الهرمية الدولية) ، المصالح الاقتصادية الدولية ، الرأي العام والاخلاقية الدوليين .

اولا : النظام السياسي الدولي (الهرمية الدولية):

النظام الدولي كما يراه هولستي انه تجمع يضم كيانات سياسية مستقلة بصفة قبائل، دويلات، مدن، أمم أو إمبراطوريات..تتفاعل فيما بينها بتعاقب معقول وطبقا لعمليات منتظمة⁽¹⁰⁾ .

يقسم مورتون كابلان النظم الدولية إلى ستة أنواع هي: ⁽¹¹⁾

Balance of power System	نظام توازن القوى	(أ)
Loose Bipolar System	نظام القطبية الثنائية الهشة	(ب)
Tight Bipolar System	نظام القطبية الثنائية المحكمة	(ت)
Universal System	النظام العالمي	(ث)
Hierarchial System	النظام الدولي الهرمي	(ج)
Unite Veto System	نظام وحدة الفيتو	(ح)

وفيما عدا النظامين الاولين ، فإن النظم الاربعة هي نظم افتراضية لم تتحقق ابدا في التاريخ وان كان من الممكن أن تنبثق الى الواقع كما قال كابلان في مراحل تاريخية لاحقة . في مقارنة للاحداث أو التغيرات التي حدثت على الساحة الدولية ، نستطيع القول أن النظام الدولي الذي كان سائدا قبل الحرب الثانية القائم على توازن القوى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (السابق) كانت هرمية النظام الدولي تعد في مرحلة القطبية الثنائية المحكمة أو الصلبة . ففيه تختفي الاطراف غير المنحازة - الا نادراً - والقاعدة في هذا النظام هو أن تكون منتميا إلى أي من الكتلتين أو تفقد وجودك المؤثر في هذا النظام . كما أن الاطراف العالمية - كالمنظمات - تفقد دورها كوسيط في نزاعات الكتلتين بالإضافة إلى فقدان الشعور بالتضامن . ولكن بعد التطور التدريجي في الإمكانية الذاتية للقوى الكبرى مثل فرنسا وبريطانيا والصين الشعبية بعد الحرب العالمي الثانية والذي ادى الى امتلاكها للسلاح النووي وكسر الاحتكار

النووي من قبل القوتين العظميين نتج عنه تحول من القطبية الثنائية الصلبة الى القطبية الثنائية الهشة أو المرنة .

في النظام القائم على القطبية الثنائية الهشة نجد أن الاطراف فوق القومية أخذت تشارك جنباً الى جنب مع الاطراف القومية في القيام بالادوار الرئيسية ، ويظهر طرف قائد يقوم بدور رئيسي كقطب في كل كتل دولي ، وفي هذا النظام تتداخل الأدوار والمهام وتتجه للتخصص فيبدو هذا النظام كأنه يميل للتعقيد في علاقاته وطبيعته .

ويلاحظ كابلان انه إذا كان نظام القطبية الثنائية الهشة يسمح من حيث المبدأ بوجود بعض الكتل الدولية الاخرى بصورة عامة تكون على مستوى من الامكانيات أقل بكثير من الكتلتين الرئيسيتين اللتين تشكلان بقوتهما الضاربة حجر الأساس في هذا النظام كله⁽¹²⁾.

ولهذا فإن هذه الكتل ذات الامكانيات المحدودة لايمكنها التأثير في الصراعات التي تتشب بين الكتلتين الرئيسيتين وبأي شكل فعال .

ولكن ثمة تحولات قد طرأت على النظام الدولي القائم أدت إلى حدوث التحولات التي شهدتها من أهم هذه الأحداث:

- (أ) التحولات في المعسكر الاشتراكي .
- (ب) الثورة الصناعية الثالثة .
- (ت) هامشية دور دول العالم الثالث ودول حركة عدم الانحياز .
- (ث) التكتلات الاقتصادية الكبرى .
- (ج) الوحدة الألمانية .
- (ح) هيمنة الولايات المتحدة .

ولابد من الإشارة هنا إلى أن توظيف الولايات المتحدة لبعض تطبيقات الثورة التكنولوجية وخاصة في مجال ادخال انظمة جديدة من الاسلحة النووية وتطوير بعض حلقاتها التسليحية المهمة قد عجل بانتهاء معادلة (توازن الرعب النووي) الذي كان سائداً بين العظميين وبالتالي انتهاء مرحلة القطبية الثنائية ونشوء واقع دولي جديد يتسم بخواص تختلف عما سبقه تتجسد بانقلاب كمي ونوعي في ميزان القوى العالمي ، ووجود بنية عسكرية قائمة على هيمنة قطب واحد وهو الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹³⁾ .

ومن هنا تأتي الخطورة في امتلاك طرف دولي قوة بالأرجحية على باقي أطراف النظام، ويصح هذا على الولايات المتحدة التي تسعى لديمومة هيمنتها على الساحة الدولية ، وفرض أرائها على معظم المجتمع الدولي ، مع عدم تردها في استخدام القوة العسكرية واختراق سيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلية ، إضافة الى انماط سلوكية أخرى .

ولهذا جاء انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) ليحدث تغيرات في النظام وفي شكل العلاقات فأدى غيابه إلى انحسار هامش المناورة وحرية الحركة للدول الصغرى .

ومن بين الحقائق الملموسة على صعيد الممارسة الأمريكية الكونية في اعقاب الحرب الباردة أن الولايات المتحدة صارت تعتمد على سياسة الترهيب والتهديد لتقييد حركة الدول والانظمة السياسية وتأمين انسياقها وراء السياسة الامريكية وبما يؤمن قدر أكبر من المصالح التي تسعى لتحقيقها والتي لم تكن بمعزل عن الغاية النهائية للاستراتيجية الأمريكية الكونية أي السيطرة على العالم (14) .

لقد بات واضحاً الآن وبعد مناقشة تفرد وهيمنة الولايات المتحدة في الوضع الدولي الحالي واساليبها التعسفية ، نتساءل هل ما يزال النظام الدولي هو النظام المرن أو الهش ؟

بعد كل ما ناقشناه من تفرد أمريكي وسياسة متعجرفة ، نجد أن النظام الدولي الآن يتجه وبحسب التصنيف الذي وضعه كابلان من جهة ، وطبقاً للمساعي الأمريكية وما تعلن عنه في سياستها الخارجية من جهة أخرى ، نرى هذا النظام يتجه نحو النظام العالمي ، وهو ما يقترب من ما أطلق عليه العولمة أو الكوكبة ... الخ من تسميات تعبر عن نظام عالمي يتجه للاندماج.

النظام العالمي يظهر عندما يدعم دور أحد الأطراف العالمية في نظام الثنائية المرنة ، ويتميز هذا النظام بدرجة عالية من الاندماجية وعلاقات التضامن ، واذ نشأت تحالفات سياسية أقليمية في نطاقه فهي تكون مقيدة بالقواعد السياسية الرسمية التي يقرها هذا النظام ويتخذها معياراً لأنشطته وعلاقاته

وفي مقارنة بسيطة لسمات هذا النظام العالمي مع السياسة الخارجية الأمريكية نجد انهما متطابقتان ، وتسعى الولايات المتحدة للوصول الى هذا النظام العالمي بشرط أن تتزعمه هي ولوحدها .

ولا يغيب عن بالنا أن نذكر ان من المتوقع ايضا تصاعد قوى أخرى - اقتصادية - الى جانب الولايات المتحدة الأمريكية مثل المانيا - اليابان - أو حتى الأتحاد الأوربي ، نضيف اليها مساعي روسيا في أن ترجع المكانة الدولية التي كان يتمتع بها الأتحاد السوفيتي (السابق) تصاعد هذه القوى قد يبقي النظام ثنائي (أو متعددة) القطبية المرنة أو الهشة بسبب تعدد الأطراف الدولية .

ومن الجدير بالذكر أن مساعي ومحاولات ومشاريع إصلاح الأمم المتحدة كأعلى منظمة دولية قد يعزز ظهور مثل هذا النظام ذو القطبية الثنائية المرنة أو المتعددة .

نخلص هنا ، بأن أهمية هذا العامل تكمن في احداث تغيير أساسي في النظام الدولي القائم وما ينطوي عليه هذا التغيير من أثر في تحديد نوعية العلاقات بين الأطراف الأساسية في النظام الدولي وما يترتب عليه من انعكاسات على حركة السياسة الخارجية للدول المختلفة وتبعاً لأمكاناتها وقوتها المتفاوتة .

وعلاوة على ذلك ، فإن التغيير في الامكانات والموارد وما يتبعها من تغير في القدرة التأثيرية ، ستؤدي بالتأكيد الى الاخلال في التوازن الدولي . وهنا تكمن الخطورة لاسيما اذا أدى التغيير الى أفراد فاعل قوى اساسي ، حيث لايتوقع أن يلعب وفقاً لأحكام اللعبة ، وانما طبقاً للاتجاهات التي تخدم استمرار مركزه الدولي وقوة تأثيره (15).

وبالتالي فإن قدرة أو عدم قدرة صانع القرار السياسي الخارجي في اتخاذ القرار السياسي الخارجي تتوقف على ادراكه لما يمتلكه من قدرات وامكانات تتيح له ولوهامش بسيط من حرية الحركة السياسية الدولية المستندة إلى القوة والنفوذ، ومدى استعداده للعب دور فاعل ومؤثر وايضا مستقل في المجتمع الدولي .

ثانياً: المصالح الاقتصادية الدولية :

العلاقات الدولية لدولة ما أو مجموعة دول تتأثر بمقدار ارتباطها بالاقتصاد العالمي ، فالمواد الأولية والبنية الاقتصادية الداخلية ومستوى الاستيراد والتصدير ومستوى الإنتاج وتطور اقتصاد الدولة ، تمثل مؤشرات تشير الى مدى ارتباط اقتصاد الدولة بالاقتصاد الدولي ، الذي قد يتيح للدولة فرص التأثير على السياسات الخارجية لدول اخرى .

كذلك يتأثر صانع القرار بمدى استغلال الامكانيات الاقتصادية ، واستخدامها في التأثير على السلوك السياسي الخارجي للدول الأخرى ، وقد أصبحت قضية استغلال الامكانيات والقدرات الاقتصادية الشغل الشاغل لدول العالم ، ففي الوقت الذي تستخدم الدول المتطورة تكنولوجياً صناعيتها في سبيل التأثير على قرارات الدول التي هي في حاجة الى صناعيتها ، فإن الدول الغنية بمواردها الأولية يمكن أن تؤثر على قرار الدول التكنولوجية المتقدمة في سبيل أن تقف الى جانبها لأجل تحقيق أهدافها ومصالحها القومية (16) .

من أوضح وأبرز أشكال التأثير الذي مورس من خلال المصالح الاقتصادية هو من خلال اندماج عدد من الشركات الاقتصادية وظهور الشركات المتعددة الجنسية وكانت في كثير من الأحيان صاحبة القرار السياسي الخارجي، فهي تمارس تأثيرها على حكوماتها من جهة، وعلى الدول الأخرى التي تمارس هذه الشركات نشاطاتها فيها من جهة أخرى .

وبالنظر لما تتمتع به الشركات المتعددة الجنسية من قدرة كبيرة في استثمار القوة التأثيرية للدولة الأم لدعم مصالحها العالمية بحكم القوة السياسية النافذة التي يتمتع بها أصحاب هذه الشركات في بلدانهم فان بإمكانها توظيف هذه السلطة وبالاتجاه الذي تستطيع فيه هذه الشركات ممارسة شتى انواع الضغوط وخاصة ضد دول العالم الثالث كالتدخل السياسي والاقتصادي والعسكري وبأشكال مختلفة (17).

وقد أصبحت الشركات متعددة الجنسيات اكثر انتشاراً وتأثيراً من السابق ، وأخذت ترسي ظاهرة التدويل التي تحول العالم الى سوق واحد وهي بذلك تخترق حدود السيادة الوطنية للدول ، ويعدها البعض بديل للواسطة العسكرية في عصر أضحى فيه العامل الاقتصادي أكثر فعالية في العلاقات الدولية .

وقد قيل أن مناطق التجارة الإقليمية يمكن ان تسهم أسهاماً قوياً في إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد وأن الاتفاقيات الإقليمية للتجارة الحرة يمكن أن تحسن تخصيص الموارد عن طريق توسيع الأسواق وزيادة التدفقات الاستثمارية وتحقيق وفورات الحجم الكبير (18).

ولكن تظل هناك مخاوف الركود والركود التضخمي ، والعجز عن التنافس ، والتحرك انطلاقاً من نزعة تمييزية حمائية ضد الدول غير الاعضاء في التكتل .

ولقد دخلت العلاقات الاقتصادية والمصالح الاقتصادية الدولية في منافسات شديدة لعل أهمها وبرزها هي التحولات في العلاقات بين الولايات المتحدة واليابان من علاقة حلفاء ضمن

منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) إلى نوع من المنافسة حول المصالح والمكاسب الاقتصادية بعد نهاية الحرب الباردة الامر الذي يهدد بنشوب حرب تجارية كبيرة.

وفي حالة نشوب مثل هذه الحرب ستمتد اثارها الى اقتصاديات دول العالم الاخرى إذا عرفنا إن الولايات المتحدة واليابان وأوربا تنتج 80 % من إنتاج العالم ، وتتاجر عالميا بالنسبة نفسها تقريبا من حجم التجارة الدولية، ويدر عليها وبالتالي عائدات بالحجم نفسه⁽¹⁹⁾ . وعليه فأن استعادة القدرة التنافسية للولايات المتحدة وفق المنظور الأمريكي وللمحافظة على تفوقها المطلق في النظام الدولي، وردع خصومها المحتملين بما في ذلك القوى الاقتصادية ، سيتم من خلال سعيها للاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها في المجال العسكري وتكريسه لمزايا سياسية واقتصادية .

لقد تركزت ظاهرة الاعتمادية المتبادلة بين الوحدات الدولية كنتيجة لتشابك المصالح وإضفاء السمة الدولية على القضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وتوسعت ظاهرة الاعتمادية المتبادلة لتشمل مجالات اقتصادية وتكنولوجية وامنية، ولكن ذلك لايعني انتفاء تقاطع المصالح بينهم .

وفي ضوء ما تقدم ترتب الاعتمادية المتبادلة ، نتائج على قدر عالٍ من الأهمية في السياسات الخارجية للدول ، منها على سبيل الذكر لا الحصر⁽²⁰⁾ :

(أ) في الاقل بالنسبة للدول الفاعلة عالميا ، ادت الى رقد الردع والتهديد باستخدام القوة ، بدلا من الاستخدام الفعلي لها ، بعنصر فاعل مضاف . فالاعتمادية المتبادلة متفاعلة مع الاثر المعروف للأسلحة النووية جعلت من كلفة اللجوء الى العنف المنظم (القوة العسكرية) كلفة لا تحتمل وبالالاتجاه الذي جعلها تنجز وظيفة المحافظة على الوضع الراهن اساساً .

(ب) فلقد أدت إلى إحداث تحول جوهري في مفهوم الامن القومي . فهذا أضحي يفهم بدلالة مجتمعية ولنتذكر ان الدول صارت تولى المسائل الاقتصادية والاجتماعية أهمية تكاد ترتقي إلى مستوى أهمية المسألة الأمنية.

(ج) أدى انتشار ثورة تزايد التوقعات على عالم اليوم إلى زيادة حاجة الدول لغيرها اقتصادياً واجتماعياً . فمن أجل ضمان نمو اقتصادي متصاعد ورفاه اجتماعي دائم ما عادت

الدول تستطيع تحقيق أهداف سياستها الاقتصادية الداخلية انطلاقاً من إمكاناتها الذاتية وبمعزل عن قدرات غيرها .

إلا إن وجود ظاهرة الاعتمادية المتبادلة لاتعني بالضرورة سيادة التعاون وانتفاء الصراع فضلاً عن أنها تتزامن مع ظاهرة معاكسة لها وهي ظاهرة التبعية والتي يكون أساسها الاعتماد غير المتكافئ بين الدول .

وقد برزت هذه الظاهرة على نحو أكثر من السابق اقتصادياً وسياسياً وتقنياً بعد تحول وجهة الصراع الدولي من غرب- شرق إلى شمال- جنوب وهي إحدى سمات النظام السياسي الدولي. وحاجة دول الشمال إلى الموارد والأسواق تركز تبعية دول الجنوب لها من خلال سحبها إلى النموذج الاقتصادي الرأسمالي (كما حدث لدول شرق أوروبا) وهذا بدوره عمق ظاهرة التدويل الاقتصادي سيما وأنه يعود بالنفع على دول الشمال الاقتصادية الكبرى من خلال ما تقوم به من ترويج وتكريس لظاهرة التدويل عن طريق المنهج التنافسي (التعاوني) والذي يراد به أن يحقق مزيداً من تبعية الجنوب للشمال .

إن نشر المعلومات، المحجوبة سابقاً ، على أعداد هائلة من الناس الذين لم تكن تتوفر لهم من قبل ، غالباً ما يخلخل بني السلطة القائمة ... وإن انتشار المعلومات عن أشكال الحياة البديلة في أقطار أخرى يهدد صحة بعض العقائد السياسية الرسمية ومصداقية الزعامة واستقرار نظام الحكم واقتران الكومبيوتر بالاتصالات السلكية واللاسلكية المؤدي إلى تحرك المعلومات بسرعة الضوء إلى جماهير غفيرة ، تميل إلى لامركزية السلطة كلامركزية المعرفة (21) .

هنا نتحدث عن العولمة التي تعبر عن التقدم العلمي والتكنولوجي للأقوياء، فسيادة قيمهم وأفكارهم وسلوكياتهم وإيديولوجياتهم السياسية والاقتصادية والثقافية .

وإذا كان للعولمة - كما يقال - جذوراً في التاريخ الإنساني وذلك من خلال المركزية الأوروبية في القرنين الماضيين ، فإن العولمة الحاضرة ظاهرة جديدة تعمل على تشتيت الدول والأيديولوجيات الوطنية والقومية ومسح الثقافات واحكام السيطرة السياسية والاقتصادية والاعلامية والتحول بالعالم إلى وضع جديد هو عالم سيطرة القطب الواحد بين الدول وسيادة التكتلات والشركات عابرة الحدود بين منظمات العالم .

ومثلما آلت كل من الحربين العالميتين إلى أوضاع جديدة ، آلت أحداث مطلع التسعينات وخاصة انهيار الاتحاد السوفيتي وما أعقب ذلك من أحداث إلى واقع دولي جديد.

وتحرص الولايات المتحدة الأمريكية على الامساك بالواقع الدولي الجديد واخضاعه لسلطتها وحدها منتفعة من ظروف قد تكون غير قابلة للتكرار وذلك حرصا على تكريس القطبية الأحادية (22) .

وأجمالا تعمل العولمة الأمريكية ومعها ثلاث تحولات كبرى في العلاقات الاقتصادية على النحو الاتي : -

أ) تحول الاقتصادات الحديثة الى منظومة مندمجة تلتقي داخلها حركة توسيع تبادل السلع والتكنولوجيا والخدمات ورؤوس الاموال وأدوات التواصل عبر شبكات ترتبط مع بعضها .

ب) انحسار الخصوصيات الثقافية وأنماط الاستهلاك بسبب تجانس الطلب وخضوع المنتجات إلى نمطيات ذات بعد كوني موحد .

ت) تحول الأنشطة الاقتصادية الموجودة داخل مختلف الاقطار بكل اشكالها الى نماذج للنتاج والتبادل عبر مختلف قنوات الاتصال .

أذن فالعولمة ستسعى إلى ما تسعى إليه إلى دفع دول العالم إلى التنازل عن الاعتبارات السيادية لصالح تسويات سياسية إقليمية والتزامات اقتصادية تفرض عليها بانضمامها إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي بدأت تظهر في مواجهة الانسحاق الاقتصادي الذي تغذيه العولمة (23) .

ثالثا : الرأي العام والأخلاقية الدولتين :

ابتداءً يعرف د0 حامد ربيع الرأي العام الدولي بأنه كل تعبير تلقائي عن وجهة نظر معينة لا تقتصر على اثبات وجودها على مجتمع محلي معين ، وإنما تتعدى الحدود بين الجماعات السياسية لتعبر عن نوع معين من التوافق بين الطبقات او الفئات التي تنتمي الى أكثر من دولة واحدة سواء اكانت تلك الدول في مجموعها، تكون مجتمعا إقليميا دوليا أو كانت تنتمي إلى أكثر من مجتمع إقليمي دولي (24) .

ومع أن ظاهرة الرأي العام تبدو وكأنها عملية تحدث بصورة تلقائية الا أن هذا لا يعني خلوها من عدة عوامل متفاعلة فيما بينها ، فما يبدو عفويا في الظاهر أن هو إلا نتيجة تفاعل

طويل ومعقد وغير منعزل عن بعض القوى التي تسعى إلى تصعيده أو تجميعه حسبما يبدو لها ملائماً ووفقاً لمقدار امكاناتها... (25).

ولعل من أهم الشروط التي يجب توفرها لتكوين رأي عام دولي هي أن تكون القضية المطروحة ذات أبعاد دولية ، وان يوضح جوانبها السلبية والايجابية ، واختيار اللغة المناسبة لمخاطبة الجماهير الذي سيشكل رأيه الرأي العام الدولي .

ونتساءل هنا هل أن الرأي العام الدولي قوة سياسية أم قوة معنوية ؟ وما هي الوسائل التي يملكها الراي العام الدولي لفرض مشيئته ؟

لا يمكننا القول بأن ليس هناك تأثير للرأي العام ، إلا أن فاعلية هذا التأثير يختلف بحسب الظروف والوقائع الدولية . فقد يظهر في بعضها أيجابياً وفي بعضها الآخر سلبياً أو أقل ايجابية. ولا توجد دولة في العالم مهما كانت قوتها قادرة على تجاهل الرأي العام الدولي تماما ، بل أن الدول تسعى لمحاولة تفسير وتبرير سياساتها لاقناع الرأي العام الدولي بها ، ولتفادي معارضته لسياستها .

أذن وبلا شك فإن للرأي العام الدولي قوة معنوية لا يمكن تجاهلها والرأي العام الوطني وهو جزء من الراي العام العالمي يؤثر على ادراك صانع القرار السياسي إذ يضغط على صانع القرار في حكومته لاتخاذ موقف أو قرار معين أزاء حالة أو دولة ما .

وبتراكم وتلاقي هذه الآراء العامة الوطنية لعدد كبير من الدول يولد الرأي العام الدولي وقوته المعنوية. أن احترام صناع القرار في مختلف الدول للرأي العام الدولي يمنح للدولة أمكانان واسعة في اقامة علاقات حسنة مع الدول الأخرى.

وبعد مناقشة بعض من أهم ما يتضمنه موضوع الرأي العام الدولي ، فلا يمكن أن نقلل من شأنه ، لان اغلب الدول تحاول خلق سمعة دولية حسنة من خلال ارضاء الراي العام الدولي .

وأن احد أهم العناصر الخطيرة والحاسمة لقرار أي حكومة هو : ماذا عليهم أن يفعلوا ليعكسوا عقائدهم أو افكارهم حول اللياقة ، الذوق ، العدل ، الاخلاقية ، النظام ، القانون الدولي ، وذلك لاعطاء الانطباع الدولي بشرعية قراراتهم وسياساتهم الخارجية .

ورغم واقع السياسة الدولية وتشابك العلاقات الدولية بفعل التطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والثقافية، وبفعل ثورة الاتصالات والذي دفع إلى ظهور التنافس الدولي في عدد من

المحاولات ، إلا إنه لا يزال البعض ينظر إلى المجتمع الدولي بأنه يتضمن على العديد من القيم الأخلاقية ولا تزال بعض الدول تبني سياستها الخارجية على أسس أخلاقية نبيلة .
أن إحدى أهم المعضلات التي يواجهها صانع القرار السياسي الخارجي هي المعضلة الأخلاقية معضلة الحق والباطل التي تثار في العلاقات الدولية مثلما في العلاقات الاجتماعية، والأمم كالأفراد تتشد في طريق الحق أو تدعي انها تسير بالفعل في هذا الطريق⁽²⁶⁾.

لقد اخفقت الدعوة الى اصلاح السياسات الخارجية للدول وذلك بارجاعها الى اسس اخلاقية والمناداة بالديمقراطية وحقوق الانسان والمساواة ، فقد ظهر التناقض على صعيد التطبيق وظهرت الفجوات بين هذه الدعوات والوضع القائم .

أن الآراء التي تدعو إلى انه لا توجد قيم أخلاقية تقيد صانع القرار السياسي الخارجي من أن يتخذ قرار باستخدام القوة هي آراء لا يمكن مسايرها . وذلك لان صانع القرار لا يعيش بعزلة عن محيطه وما يجري فيه من أحداث ، وانه - أي صانع القرار - يلجأ للحصول على تأييد الرأي العام المحلي والعالمي لقراره ونستبعد أن يؤيد الرأي العام المحلي والعالمي عملاً عدوانياً .
ولعل حرب الولايات المتحدة في فيتنام مثلاً واضحاً على ذلك والواقع أن ذخيرة من الأخلاقية العالمية والداخلية طوقت السياسة العسكرية الأمريكية في فيتنام وعجلت من دحرها جزئياً . فرفض بعض الأمريكيين من الانخراط في القوات المحاربة في فيتنام والحملات المناهضة للحرب داخليا أفقد الإدارة الأمريكية أهم حلقة في سلسلة نظام الحكم الأمريكي - كما يزعم - وهي إرادة الناخبين في إعطاء الوكالة إلى الرئيس .

أما على مستوى السياسة العسكرية ، فقد شجبت دول العالم الثالث والمجموعة الاشتراكية بل وحتى بعض حلفاء امريكا ، الاساليب القسرية العنيفة التي تبنتها حكومة الولايات المتحدة ضد فيتنام . وكان صدق هذا الموقف ينعكس في المحافل الدولية والمؤتمرات والنصح على المستوى الشخصي والرسمي، وهكذا أليس هذا قيذا يمكن توظيفه للحد من حرية الدولة في اللجوء إلى القوة ؟⁽²⁷⁾

لقد ذهبت التحولات في النظام الدولي الى الغاء مفاهيم كانت تعد من ضمن مفاهيم الاخلاقية الدولية ، وتتميز بقديسيته ، بل تحولت الى قضية خلافية تخضع لوجهات النظر المختلفة . ولعل مجرد إلقاء نظرة على مسرح السياسة الدولية تكشف عن مظاهر تأكل مفاهيم السيادة ، وعن أن عمليات التدخل والاختراق أصبحت أحد تقاليد النظام العالمي الجديد⁽²⁸⁾ .

وظهرت فكرة استخدام المساعدات الاقتصادية كسلاح سياسي واستراتيجي ينطوي على تنازلات سياسية واستراتيجية من جانب المتلقي لها . وتبدو هذه الممارسات بعيدة عن الاخلاقية الدولية ، وهي مبنية على أسس قوة النفوذ والمال وليس القانون والشرعية الدوليين .

أن أختراق السيادة الوطنية والاستقلالية والتدخل في الشؤون الداخلية ، ومنها الاقتصاد والتعليم مثلا - انسحب على الدول الكبرى والمتقدمة - فالولايات المتحدة تتدخل بالشؤون الاقتصادية الداخلية لليابان ، وبالمقابل تتدخل اليابان بشؤون الميزانية الأمريكية وبشؤون التربية والتعليم ، وهذه المطالب سابقا كانت تعد تدخل بالشؤون الداخلية للدول ومس بسيادتها القومية .

ويدور السؤال الان حول العمل الذي ممكن أن يتطابق مع مبادئ ومفاهيم الاخلاقية الدولية هل هو العمل الذي ينطبق عليه صفة الخير ؟ وهذا العمل هل هو العمل الذي يتطابق مع ولائنا الوطني أم المنسجم مع غاية أوسع وأكبر ؟

قد يكون الجواب لهذا السؤال هو : أن الأخلاق السياسية ليست القانون أو العدالة ... الأخلاق السياسية تسعى لان توافق بين المصلحة الخاصة والعامة ، والسياسة تقوم على كم من المصالح والأثنية والاعتقاد بأن لها الحق بالقضاء على الأضعف . وفي حالة القضاء على هذه النزعات قد يكون بالأمكان تدبير الغايات الوطنية وفق مبادئ أخلاقية دولية .

الخاتمة

لقد أتضح من خلال ما تم مناقشته أن عملية صنع القرار عملية دقيقة ومهمة وتدخل فيها عوامل وإبعاد مؤثرة في ادراك صانع القرار .

وتم التوصل في هذا البحث المختصر ، لمثل هذا الموضوع المهم ، بأن العوامل الداخلية الجماعية والفردية تؤثر في مدى وكيفية ادراك صانع القرار لهذه المتغيرات أملا في اختيار البديل الأفضل من بين عدة بدائل ليكون هو القرار السياسي الخارجي .

وكذلك الحال مع العوامل الخارجية التي اتسم بها عصرنا الحالي منذ منتصف الثمانينات حتى وقتنا الحاضر مروراً بانتهاء النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي ثم تفكك الدولة فيما بعد ، وما افرزته من اثار ونتائج تنسحب على جميع الدول في المجتمع الدولي .

ولا ننسى أن نذكر ان هذه العوامل الداخلية والخارجية ، هي بدون شك مترابطة الواحدة بالأخرى بشكل أو بآخر ، بطريقة مباشرة او غير مباشرة تؤثر احداها على الأخرى ، مع الأخذ بالاعتبار تفاوت هذه العوامل في المدى والكثافة.

لهذا فأن صانع القرار يأخذون في اعتبارهم هذه العوامل وعلاقة التداخل بينها، التي بالنتيجة نرى انها تمارس تأثيرا كبيرا على القرار السياسي الخارجي .

الهوامش

1. د. مازن الرمضاني ، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة ، المجلد الثاني ،العددان 1-2، 1979، ص130.
2. الفين وهايدي توفلر ، إشكال الصراعات المقبلة -حضارة المعلوماتية وماقبلها ، تعريب صلاح عبد الله ، لبنان -بيروت : دار الازمنة الحديثة ، ط/1، كانون الثاني ، 1998، ص37.
3. د. مازن الرمضاني ، إطار نظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي ، جامعة بغداد ، كلية القانون والسياسة ، طبع جامعة بغداد ، 1978-1979، ص 53 .
4. الفين وهايدي توفلر ، مصدر سبق ذكره ، ص197.
5. المصدر اعلاه ، ص87-105.
6. د. فايز ابو هنطش (محمد توهيل) ، سوسيولوجيا الدولة وآليات العمل السياسي ، عمان :دار الحامد للنشر والتوزيع ، 1998 ، ص75.
7. د. اسماعيل مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ، ط/2، 1985، ص448.
8. د. مازن الرمضاني ، السياسة الخارجية -دراسة نظرية ، بغداد : دار الحكمة ، 1991، ص234.
9. المصدر اعلاه ، ص235.
10. K.J.Holsti, International Politics – A Frame Work Analysis Third Eddition (New Jersy – Englewood Cliffs, 1977) P.29 .
11. د. اسماعيل مقلد ، نظريات السياسة الدولية -دراسة تحليلية مقارنة ، الكويت : منشورات ذات السلاسل ، ط/2 ، 1987 ، ص155-156.
- Johan Waltman ,System Theory in International Relations , University of Southern California, 1973,P.20
12. د. اسماعيل مقلد ، نظريات السياسة الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص158.

13. عارف محمد البياتي ، اثر المتغيرات الدولية الجديدة على السياسة الخارجية السورية ، 1985-1995 ، رسالة دكتوراه غيرمنشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية 1996 ، ص29.
- وما ذهب إليه :
- اينس كلود ، النظام الدولي والسلام العالمي ، ترجمة وتصدير وتعقيب د. عبد الله العريان ، مصر : دار النهضة العربية ، 1964 ، ص358.
14. عارف محمد البياتي ، مصدر سبق ذكره ، ص32.
15. Morton A. Kaplan, Balance of Power , In James Rosenau, World Politics: An Introduction (New York: Adivision of Macmilan Publishing ,1979) P.345.
16. هاني الياس الحديثي ، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، بغداد : دار الرشيد للنشر ، 1982 ، ص6.
17. Joan Edelman Spero ,The Politics of International Economic Relations (London : Unwin , 1977) PP. 199-203.
18. احمد الرشيدى وآخرون ، الامم المتحدة وضرورات الاصلاح بعد نصف قرن -وجهة نظر عربية- بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ط/1، 1996، ص281.
19. د. عبد الله الشيخ ، صراعات العمالقة .. حلفاء الامس ، الحرب التجارية بين اليابان والولايات المتحدة ، مجلةقضايا دولية ، العدد 244، 1994، ص24.
20. د. مازن الرمضانى ، السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص 179-180.
21. والتر ب. روستون ، أفول السيادة . كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا ، ترجمة سمير عزت وجورج خوري ، مراجعة د. ابراهيم ابو عرقوب ، عمان : دار النسر للنشر والتوزيع ، 1995 ، ص15-16.
22. العولمة...الخطر الدايم للوطن العربي ، جريدة الفجر ، الاردن ، السبت 1999/4/3 ، ص3 .
23. د. صبري مصطفى البياتي ، العرب والعولمة ، جريدة الثورة ، العراق ، 1998/9/30 ، ص3.

24. د. حامد ربيع ، الرأي العام الدولي والسلوك السياسي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 61 ، 1966 ، ص 91.
25. د. صادق الاسود ، الرأي العام -ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية ، بغداد : مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، 1991 ، ص 151.
26. روي مكريديس ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ترجمة حسن صعب ، مراجعة : د. يوسف ابيش، بيروت : منشورات المكتبة الاهلية ، 1961 ، ص 489.
27. د. كاظم هاشم نعمة ، العلاقات الدولية ، بغداد : شركة أباد للطباعة الفنية ، 1987 ، ص 171-172.
28. د. صلاح سالم زرنوقة ، اثر التحولات العالمية على مؤسسات الدولة في العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، العدد 122 ، 1995 ، ص 71.

المصادر

الكتب العربية والمترجمة

- 1-د. احمد الرشيدى وآخرون، الامم المتحدة وضرورات الاصلاح بعد نصف قرن-وجهة نظر عربية-بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
- 2-د.اسماعيل مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ط/2، 1985.
- 3-_____ ، نظريات السياسة الدولية-دراسة تحليلية مقارنة، الكويت: منشورات ذات السلاسل، ط/2، 1987.
- 4-الفين وهايدي توفلر، اشكال الصراعات المقبلة-حضارة المعلوماتية وماقبلها، تعريب صلاح عبد الله، لبنان-بيروت: دار الازمنة الحديثة، ط/1، 1998.
- 5-اينس كلود، النظام الدولي والسلام العالمي، ترجمة وتصدير وتعقيب د.عبد الله العريان، مصر: دار النهضة العربية، 1964.
- 6-روي مكريديس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة حسن صعب، مراجعة د.يوسف ابيش، بيروت: منشورات المكتبة الاهلية، 1961.

- 7-د. صادق الاسود، الرأي العام-طاهرة اجتماعية وقوة سياسية، بغداد: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1991.
- 8-د. فايز ابو هنطش (محمد توهيل)، سوسيولوجيا الدولة وآليات العمل السياسي، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط/1، 1998.
- 9-د. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، بغداد: شركة ايداد للطباعة الفنية، 1987.
- 10-د. مازن الرمضاني، اطار نظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، طبع جامعة بغداد، 1978-1979.
- 11-_____، السياسة الخارجية دراسة نظرية، بغداد دار الحكمة، 1991.
- 12-هاني الياس الحديثي، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، بغداد: دار الرشيد للنشر، 1982.
- 13-والتر ب. رستون، افول السيادة-كيف تحول الثورة المعلومات عالما، ترجمة سمير عزت وجورج خوري، مراجعة د. ابراهيم ابو عرقوب، عمان دار النسر للنشر والتوزيع، 1995.

الكتب باللغة الانكليزية

1. Joan Edelman Spero. The Politics of International Economic Relations (London: Unwin, 1977).
2. Johan Waltman, System Theory in International Relations, University of Southern California, 1973.
3. K.J. Holsti, International Politics-Aframe Work Analysis, Third Edition (New Jersey: Englewood Cliffs, 1977).
4. Morton A. Kaplan, Balance of Power, In James Rosenau, World Politics: An Introduction (New York: A Division of Macmillan Publishing, 1979).

المقالات

- 1-د.حامد ربيع، الرأي العام الدولي والسلوك السياسي، مجلة السياسة الدولية، العدد 61، 1966.
- 2-د.صلاح سالم زرنوقة، اثر التحولات العالمية على مؤسسات الدولة في العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، العدد 122، 1995.
- 3-د.عبد الله الشيخ، صراع العمالقة...حلفاء الامس، الحرب التجارية بين اليابان والولايات المتحدة، مجلة قضايا دولية، العدد 244، 1995.
- 4-د.مازن الرمضاني، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، المجلد الثاني، العددان 1-2، 1979.

الرسائل الجامعية

- 1- عارف محمد البياتي، اثر المتغيرات الدولية الجديدة على السياسة الخارجية السورية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1996.

الصحف

- 1- العولمة... الخطر الداهم للوطن العربي، جريدة الفجر، الاردن، السبت 1999/4/3.
- 2- د.صبري مصطفى البياتي، العرب والعولمة، جريدة الثورة، العراق، 1998/9/30.